

جمهورية العراق  
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي  
جامعة البصرة  
كلية الادارة والاقتصاد القرنة  
قسم التمويل والاستثمار  
مادة نقود وبنوك  
المرحلة الثانية  
الاستاذ خالد جميل كامل

## وظائف النقود

أن زيادة التطور الاقتصادي واتساع نقدية الاقتصاديات المختلفة بات واضحاً أن النقود تشكل إحدى الأدوات الأساسية للسياسة النقدية في الاقتصاد الممكن استخدامها للتأثير على مختلف المتغيرات الاقتصادية الكلية مثل المستوى العام للأسعار والاستهلاك والادخار والاستثمار والاستخدام والإنتاج ، ومن هنا تعددت وتنوعت وظائف النقود . وفي ضوء ما تقدم يمكن أن تقسم الوظائف التي تؤديها النقود داخل النظام الاقتصادي الى .

أولاً : الوظائف الأساسية للنقود وتشمل

١- النقود مقياس لقيم السلع والخدمات

٢- النقود وسيط في التبادل (المعاملات)

ثانياً : الوظائف المشتقة للنقود وتشمل

١- النقود مخزن للقيم

٢- النقود معيار للمدفوعات الآجلة

ثالثاً : الوظائف الحركية للنقود

وسوف نأتي على شرح هذه الوظائف بالتفصيل

أولاً : الوظائف الأساسية للنقود ونقسم الى

١ : النقود مقياس لقيم السلع والخدمات

تتضح أهمية النقود كأداة لقياس قيم السلع والخدمات المختلفة وان استخدام النقود في التداول تمكن الأفراد من اعتمادها أساساً في تحديد إيمان وإقيام مختلف السلع والخدمات .

والمقصود بالنقود كوحدة حساب أو مقياس للقيمة هو تلك الوسيلة النقدية العامة المستخدمة في التعبير العددي عن قيم السلع والخدمات ويتجلى ذلك في إن النقود تسمح بتحديد عدد الوحدات النقدية الضرورية التي تدفع للحصول على السلع والخدمات .

وفي كل عملية تبادل تصبح النقود أداة مشتركة لقياس قيم السلع والخدمات لان قيم جميع المعاملات يعبر عنها حسابي واحده ، فوحدة الحساب بالنقود تمكن كافة أطراف عملية التبادل من تحديد لكل سلعة قيمه معينة تختلف عن قيم السلع الأخرى ويظهر ذلك بوضوح عندما نقارن بين اقتصاد طبيعي واقتصاد نقدي . ففي النظام الطبيعي تكون العملية المبادلة عبر المقايضة ولا تستخدم فيه النقود وتتعدد أقيام السلع والخدمات بسبب تعدد وحدات الحساب ويصبح لكل سلعة موضع تبادل

قيم متعددة طالما تشير الى مقياس للقيمة بالنسبة للسلعة الأخرى التي يحصل عليها احد طرفي عملية المقايضة في مقابل التخلي عن السلعة الأولى أما في اقتصاد قائم على استخدام النقود فيكون لكل سلعة أو خدمة قيمة ذلك لأن ما يميز النقود عن السلع الأخرى هو أنها معادل عام لمقيم السلع والخدمات أي مقياس عام للقيمة ويمكن المقارنة بين القيم النسبية لمختلف السلع عن طريق تقدير عدد الوحدات النقدية اللازمة للحصول على كل سلعة ، وعادة يعبر عن العلاقة بين كمية الوحدات النقدية وكمية السلع والخدمات التي تجري مبادلتها بالسعر (الثلث) وهذا السعر هو بمثابة التعبير النقدي لقيم الأشياء لذلك يمكن اعتبار النقود تلك الأداة التي بها تقدر أسعار جميع السلع الأخرى وبفضلها يستطيع المتعاملون في السوق تحديد أسعار منتجاتهم قبل دخولهم السوق وهذا أمر يصعب تصوره في اقتصاد المقايضة.

وفي ضوء ما تقدم ينجلي لنا أن لكل السلع والخدمات في السوق أسعار يعبر عنها بمقياس مشترك يسمى وحدة حساب مثلا الدينار فالنقود قاسم مشترك ومقارنة أسعار السلع المتبادلة

مثال : فلو كان سعر السلعة (A) يساوي ١٠ دنانير وسعر السلع ((B) يساوي ٥ دنانير وهذا يعني أن قيمة الأولى تساوي ضعف قيمة الثانية وهكذا نستطيع قياس القيمة التبادلية للسلع والخدمات في السوق من خلال مقارنة أسعارها النسبية بالوحدات النقدية وهذه الأخيرة تمثل أدوات موجهة لتوحيد نظام القياس

وفضلا عن كونها وحدة حساب مشتركة فان النقود أيضا تساعد رجال الأعمال على قياس وحدات وتخطيط الإنتاج وتقدير الإيرادات وتصوير حساب الأرباح والخسائر والنقود كوحدة قياس للقيم الاقتصادية تشبه الوحدات الأخرى مثل المتر الذي يقيس الطول واللتر الذي يقيس السوائل والترمومتر الذي يقيس درجات الحرارة إلا أن هنالك اختلاف جوهريا بين النقود كمقياس عام للقيم الاقتصادية وبقية المقاييس الموضوعية الأخرى ويمكن ذلك في أن القيمة النقدية متغيرة وهذا التغيير مرتبط بالتغير الحاصل في المستوى العام للأسعار ، حيث أن تغيير في مستوى الأسعار يؤثر على قيمة النقد المتداولة أما بالنسبة للبقية المقاييس فأنها تتسم بالثبات .

٢ : النقود وسيط في التبادل (المعاملات)

تستخدم النقود كأداة لتسهيل عمليتي البيع والشراء للسلع والخدمات فهي أداة تمنح صاحبها القدرة على شراء أي سلعة أو خدمة وتعطيه الحق في تسوية المدفوعات و سداد الدين بدون أبطاء أو تأجيل ، وهذه الوظيفة التي تقوم بها النقود مستمدة من طبيعة النقود نفسها لكونها مقبولة عموما من الأفراد في استخدامها أداة مناسبة لتسوية عمليات المبادلة و سداد الديون ، لذلك يطلق غالبا على النقود في إنها (قوة شرائية) بمعنى أن حائزها يستطيع بموجبها أن يحصل (يشترى) على ما يساوي قيمتها من السلع والخدمات ومن أي سوق يشاء يريد وكذلك بالشروط التي يراها مناسبة له باعتبار أن النقود ستقبل من جميع أفراد المجتمع دون أي تحفظات أو شكوك حول قدرتها في مبادلتها بسلع وخدمات أخرى .

ويمكن توضيح هذه الوظيفة من خلال هذا المثال : أن الأفراد يستلمون دخلهم في نهاية الشهر فهم لا ينفقون جميع دخلهم في لحظه واحدة إنما في فترات زمنية متعاقبة ومتواصلة ومتباعدة نسبياً تمتد منذ فترة استلامهم لدخل وحتى نهاية هذه الفترة ، وهذا يؤكد أن الحصول على السلع والخدمات يتم في أوقات وأماكن مختلفة أيضاً عن طريق ما توفره النقود من سهولة يسر في الحصول على السلع والخدمات باستخدامها كوسيط للتبادل .

ايضا توضح هذه الوظيفة للنقود من خلال المثال التالي :

إذا رغب فلاح بشراء ملابس فانه يقوم ببيع محصول الحنطة الذي انتجه في مزرعته ليحصل على النقود ومن ثم يستخدم النقود في شراء الملابس

### ثانياً : الوظائف المشتقة للنقود وتشمل

١ : النقود مخزن للقيم

لقد تطرقنا في ظل نظام المقايضة إلى صعوبة تخزين السلع والاحتفاظ بها لفترة زمنية معينة لان بعض السلع تتعرض للتلف مما يلحق بصاحبها الخسارة كما أن هنالك سلعا لا يمكن تخزينها أصلاً أو انها تحتاج لتوفير جملة من الشروط المكلفة لصاحبها . لذلك تظهر أهمية النقود كأداة للخزن قيم السلع والخدمات المختلفة لفترات لاحقة ، إذ يمكن خزن النقود كقوة شرائية عامة مدة من الزمن بقصد إعادة استعمالها في المستقبل حين تظهر الحاجة إليها فقيام النقود بفصل عمليتي البيع والشراء يجعل النقود قادرة على خزن قيم السلع والحصول عليها في فترات لاحقة بوصفها أداة للخزن القيمة وأداة لادخار أيضاً فالنقود تمكن مالكيها من حجزها عن التداول مؤقتاً أي استخدامها كأداة للادخار ولان الادخار هو عدم إنفاق جزء من الدخل النقدي على الاستهلاك الجاري ، فان النقود تكتسب قدرة نقل القوة الشرائية من فترة لأخرى واختيار اللحظة المناسبة لإنفاقها .

فالنقود تعمل كجسر بين الحاضر والمستقبل فتكون مهياً للإنفاق على السلع والخدمات المعروضة في السوق في الوقت الحاضر، وتستخدم في المستقبل كأرصدة نقدية لمواجهة الظروف الطارئة ، كفقْدان العمل أو المرض أو الشيخوخة أو توظيفها في الأصول المالية أو تكوين رأس المال جديد.

ومن الملاحظ أن النقود لا تنفرد لوحدها في أداء وظيفة مخزن للقيمة فهناك موجودات أخرى يمكن أن تلعب نفس الدور الذي تلعبه النقود، فالودائع المصرفية الآجلة والادخارية والسندات والأسهم تمثل جميعها خزائن للقوة الشرائية، وبالتالي فهي حقوق على السلع والخدمات كافة ولكن هذه الموجودات كمخزن للقيمة لا يمكن أن تستعمل مباشرة في المبادلات، إذ يجب أن تتحول أولاً إلى النقد لكي تستعمل في الحصول على السلع والخدمات التي يقوم الأفراد على شرائها، لهذا تتفوق النقود على الأصول الأخرى في كونها أكثر سيولة أي تامة السيولة .

غير انه يتسنى للأشكال أخرى من الموجودات أن تنافس النقود في أداء وظيفة حفظ القوة الشرائية ومخزن للقيمة وتمتد هذه المنافسة خاصة في أوقات ارتفاع مستويات الأسعار وانخفاض قيمة النقود ففي هذه الأوقات يقلل الأفراد ما يحتفظون بيه من النقود سائلة ويتجهون نحو الموجودات الثابتة كالعقارات والذهب والعملات الأجنبية أي يتجهون نحو مسالك استثمارية ذي فائدة تعوضهم عما تفقده النقود من قوة شرائية.

## ٢ : النقود اداة لتسوية المدفوعات الآجلة

يستخدم الأفراد النقود لتسديد الديون، فكلما هي أداءه صالحه لتسوية المبادلات الانيه فأنها صالحه لتسوية المبادلات الآجلة أيضا . وتظهر أهميه هذه الوظيفة من خلال توسع عمليات التعاقد الفردي والرسمي الآجلة حيث يمكن بعض الأحيان شراء سلع يتم تسديد ثمنها بالإقساط أو تسديده مره واحده في فتره لاحقه لفترة التعاقد سواء كان ذلك للإفراد أو الحكومات ،ويتم تسويه و تسديد بواسطة النقود التي تعد خير وسيله لدفع أو التسديد المؤجل وذلك لأنها مقبولة قبولاً عاماً لدى الأطراف المتعامل بها فظلاً عن أنها قادرة على تأدية وظائفها .

## ثالثاً : الوظائف الحركية للنقود

- الوظائف الأساسية والمشتقة تسمى بالوظائف الحيادية لأنها تؤدي الى تسهيل وتيسير النشاط الاقتصادي دون ان تؤثر على احداث ومجرى هذا النشاط .
- بينما الوظائف الحركية للنقود يكون هنالك تأثير للنقود فيها على مجرى واحداث النشاط الاقتصادي واتجاهات النمو الاقتصادي ، والاستقرار الاقتصادي اي بمعنى ان النقود تصبح اداة من ادوات السياسة النقدية وعنصر من عناصر الانتاج .

## خصائص النقود

لكي تؤدي النقود وظائفها بكفائه عالية ينبغي أن يتوافر فيها بعض الخصائص وهي كما يلي :

- ١- دوام البقاء ويعني ذلك وجود فتره زمنية فاصله بين استلام النقود واستعمالها في المدفوعات المستقبلية ، يستدعي الاحتفاظ بها فتره من الزمن . والاحتفاظ بها انتظاراً لإنفاقها في المستقبل يجب أن لا يعرضها إلى التلف أو فقدان قوتها الشرائية أي قدرتها على الحصول على السلع والخدمات . بعبارة أخرى أنها أداءه مناسبة للادخار ويمكن الاحتفاظ بها دون خسارة أو التلف لفترة طويلة من الزمن .

٢- التجانس وتعني بيه كل وحدة نقدية تتساوى مع قيمة العملات الأخرى المماثلة لها ، وعدم وجود أي فروق في النوعية أو في قوه الإبراء الذي تمنحه وحدات نفس الفئة إلى مالكيها .

٣- قابليه الانقسام ويقصد بذلك أن تكون الوحدة النقدية الواحدة قابله لتقسيم والتجزئة إلى أجزاء صغيرة ، دون تكاليف أو نقصان في قيمتها بحيث تمكن شراء مختلف السلع والخدمات مهما كبرت أو صغرت قيمتها .

٤- سهوله الحمل أي أن يكون الشيء الذي يتخذ كنفود ملاءمة في حجمه ووزنه بحيث يسهل حمله عند أدائه لوظائفها المختلفة .

٥- الاستقرار النسبي في القيمة يعني ذلك إن لا تتسم بالوفرة بالنسبة للسلع المعروضة في السوق ، لان ذلك يعرض قيمتها التبادلية (قوتها الشرائية) إلى الانخفاض ، كما يجب أن لا تكون نادرة إلى الحد الذي يجعل الحصول عليها بعيد المنال و عليه يجب أن تكون كميته النقود المعروضة ملاءمة مع حجم المعروض السلعي .

٦- إن تكون النقود ذات منفعة بالنسبة لجميع أفراد المجتمع ، حيث أن منفعة النقود تختلف عن منافع السلع الاقتصادية وذلك لان النقود قادرة على إشباع الحاجات البشرية ومن خلال الحصول على السلع والخدمات مقابل التخلي على عدد من الوحدات النقدية ، أي أنها تستطيع أن تشبع الحاجات

البشرية بصوره غير مباشره من خلال ما تمنحه لحائزها من قوه وتتجسد هذه القوه الاقتصادية في حرية اختيار حائز النقود الأشخاص الذين يرغب التعامل معهم والحصول على مختلف السلع المعروضة من أي مكان وفي اي زمان.